



البنك الشعبي ملخص المنشور

المبلغ الإجمالي الأقصى للعملية : 1 500 000 000 درهم

الشرط "B" فار	الشرط "A" قابل للمراجعة	
المبلغ الأقصى للشرط	1 500 000 000 درهم	المبلغ الأقصى للشرط
العدد الأقصى للسندات	15 000 سند	العدد الأقصى للسندات
القيمة الاسمية	100 000 درهم	القيمة الاسمية
الأجل	10 سنوات	الأجل
سعر الفائدة	قابل للمراجعة سنويا، اعتمادا على سعر الفائدة الكامل لمدة 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 16 دجنبر 2020 أي 1,72%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 45 و 50 نقطة أساس . أي بسعر فائدة اسمي يتراوح بين 2,17% و 2,22% بالنسبة للسنة الأولى.	سعر الفائدة
علاوة المخاطرة	45-50 نقطة أساس	علاوة المخاطرة
تداول السندات	بالتراضي	تداول السندات
ضمان التسديد	بدون	ضمان التسديد
طريقة التسديد	تسديد بقسط نهائي	طريقة التسديد
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشرط A ثم B	طريقة التخصيص
فترة الاكتتاب	من 24 إلى 28 دجنبر مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية	فترة الاكتتاب

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم في هذا البيان للعملية

المستشار والمنسق العام	الهيئة المكلفة بالتوظيف
	

تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-12-55 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتهما، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 17 دجنبر 2020 تحت المرجع VI/EM/029/2020 . لا يشكل هذا البيان للعملية سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

يتكون هذا الأخير من:

- هذا البيان للعملية
- الوثيقة المرجعية للبنك الشعبي المركزي المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 31 غشت 2020 تحت المرجع EN/EM/018/2020
- التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل ب بتاريخ 17 دجنبر 2020 تحت المرجع EN/EM/029/2020

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 17 دجنبر 2020 بالتأشير على المنشور المتعلق بإصدار للسندات التابعة للبنك الشعبي المركزي بقيمة 1,5 مليار درهم.

ويمكن في كل حين الاطلاع على المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالمقر الرئيسي للبنك الشعبي المركزي، وعلى موقعه الإلكتروني www.groupebcp.com ولدى مستشاره المالي. كما يوضع داخل أجل أقصاه 48 ساعة لدى المؤسسات المكلفة بجمع الأوامر.

ويوضع المنشور رهن إشارة العموم بمقر بورصة الدار البيضاء وعلى موقعها الإلكتروني www.casablanca-bourse.com. وفي الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل www.ammc.ma.

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة و البنك الشعبي المركزي. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

القسم الأول : تقديم العملية

أ. الخصائص العامة للعملية

يعتزم البنك الشعبي المركزي إصدار 15 000 سند تابعي بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 1 500 000 000 درهم (مليار و خمسمائة مليون درهم) موزعا كما يلي:

- **الشطر « A » :** سندات لأجل 10 سنوات، بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بمبلغ أقصاه 1 500 000 000 وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم.
- **الشطر « B » :** سندات لأجل 10 سنوات ، بسعر فائدة قار وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، بمبلغ أقصاه 1 500 000 000 وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم.

لا يجب أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للعملية بأي حال من الأحوال 1 500 000 000 درهم.

وفقاً لقرارات الجمعية العامة العادية بتاريخ 7 نونبر 2017 والتي سمحت للمجلس الإداري بإصدار واحد أو عدة إصدارات للسندات (مع حد أقصى يصل إلى 8 000 000 000 درهم)، قد يقتصر مبلغ الإصدار على مبلغ الاكتتابات الفعلية التي تم جمعها.

أ. أهداف العملية

يواصل البنك الشعبي المركزي تنفيذ استراتيجيته التنموية المندرجة ضمن دينامية نمو متواصل تروم تعزيز موقعه في المشهد البنكي.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الإصدار في:

- تمويل مشاريع تطوير البنك الشعبي المركزي دون المساس بالأموال الذاتية التنظيمية الحالية؛
- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة المجموعة.

أ. سير العملية

III.1 الجدول الزمني للعملية

التاريخ	المراحل	الترتيب
17/12/2020	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	1
17/12/2020	نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للبنك الشعبي المركزي	2
19/12/2020	نشر ملخص المنشور في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	3
24/12/2020	فتح فترة الاكتتاب	4
28/12/2020	إغلاق فترة الاكتتاب	5
28/12/2020	تخصيص السندات	6
29/12/2020	تبليغ نتائج العملية للمكاتب	7
30/12/2020	التسديد / التسليم	8
31/12/2020	نشر نتائج العملية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	9

III.2 نقابة التوظيف والوسطاء الماليين

أسماءهم وعناوينهم	الوسطاء الماليون
Upline Corporate Finance 162، زاوية شارع أنفا وزنقة موليير – 20050 الدار البيضاء الهاتف : 05 22 99 71 71	المستشار المالي والمنسق العام للعملية
البنك الشعبي المركزي 101، شارع الزرقطوني ، الدار البيضاء الهاتف : 05 22 20 25 33	الهيئة المكلفة بالتوظيف
ميديا فينانس 27، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء الهاتف : 05 22 20 97 31	المؤسسة التي تضمن الخدمة المالية للسندات

١٧. خصائص السندات المصدرة

تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي والسند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعية. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض طبقا لبند التابعية على تعويض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين.

تتمثل خصائص السندات كما يلي:

خصائص الشطر A (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليبر).	طبيعة السندات
لحامها	الشكل القانوني
1 500 000 000 درهم	الحد الأقصى للشطر
15 000 سند تابعي	العدد الأقصى للسندات المصدرة
100 000 درهم	القيمة الإسمية
10 سنوات	مدة الاقتراض
من 24 إلى 28 دجنبر 2020 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية	فترة الاكتتاب

30 دجنبر 2020	تاريخ الانتفاع
30 دجنبر 2030	تاريخ الاستحقاق
بين 45 و50 نقطة أساس	علاوة المخاطرة
بالتكافؤ، أي 100 000 درهم في تاريخ الانتفاع	سعر الإصدار
100% أي 100 000 درهم	سعر التسديد
مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر A ثم B	طريقة التخصيص
بالتراضي (خارج بورصة الدار البيضاء)	تداول السندات
لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.	
سيتم تبليغ سعر الفائدة الجديد من طرف المصدر خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية. وسيتم أداء الفوائد في التاريخ السنوي أو في أول يوم عمل الذي يليه إذا كان هذا التاريخ لا يصادف يوم عمل.	تاريخ تحديد سعر الفائدة
سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا	سعر الفائدة الإسمي
بالنسبة للسنة الأولى، يحتسب سعر الفائدة الإسمي بناء على أسعار فائدة سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، أصدره بنك المغرب بتاريخ 16 دجنبر 2020 أي 1,72%، تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 45 و 50 نقطة أساس . أي بسعر فائدة اسمي يتراوح بين 2,17% و 2,22% .	
بالنسبة للسنوات الموالية، سيحتسب سعر الفائدة الاسمي للسندات التابعة بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا المسجل أو المحتسب بواسطة استقطاب خطي على المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، داخل أجل خمسة أيام عمل التي تسبق كل تاريخ انتفاع سنوي.	
يضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المعتمدة خلال المناقصة.	
عند حلول التاريخ السنوي، سيتم تحديد السعر المرجعي المعتمد وفق الكيفيات التالية: يتم حساب السعر المرجعي للسندات التابعة بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا المسجل أو المحتسب بواسطة استقطاب خطي على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، في أجل خمسة أيام عمل في البورصة التي تسبق كل تاريخ سنوي. يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي) وتعرض طريقة الحساب كما يلي: $((\text{السعر الحسابي} + 1) \wedge (k / \text{عدد الأيام الصحيح})) - 1) \times k / 360$ بحيث k: أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله. * عدد الأيام المضبوط: 365 أو 366 يوما ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ب ما بين 40 و 45 نقطة أساس.	طريقة حساب السعر المرجعي
سيتم تبليغ سعر الفائدة الجديد من طرف المصدر خلال 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي لتاريخ الانتفاع في الموقع الإلكتروني للبنك الشعبي المركزي.	تاريخ تحديد سعر الفائدة

<p>تسدّد القسائم في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 30 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 30 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.</p> <p>ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية:</p> <p>القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام المضبوط / 360</p> <p>ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.</p>	<p>أداء القسيمة</p>
<p>سيخضع اقتراض السندات التابعة للبنك الشعبي المركزي لتسديد بقسط نهائي للمبلغ المقترض.</p> <p>في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزي في الحقوق والواجبات.</p> <p>يكون سداد رأس المال وفوائد رأس المال، في حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، تابعا لجميع الديون التقليدية، أو الديون التي تحظى بالأفضلية أو العادية.</p>	<p>تسديد المبلغ المقترض الأصلي</p>
<p>يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار</p> <p>بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ويتم بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها.</p> <p>في حالة إعادة شراء السندات، يجب على المصدر إخطار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وممثلي كتلة حاملي السندات.</p>	<p>التسديد المسبق</p>
<p>لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.</p> <p>إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.</p>	<p>بند التماثل</p>
<p>يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعة.</p> <p>ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.</p> <p>وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس الرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.</p>	<p>رتبة الاقتراض</p>
<p>يلتزم البنك الشعبي المركزي إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات عدم إعطاء أية أفضلية لسندات أخرى تابعة يمكن أن يصدرها لاحقا فيما يخص رتبة التسديد في حالة التصفية دون منحها نفس حقوق السندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.</p>	<p>الإبقاء على القترض في رتبته</p>
<p>لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص</p>	<p>ضمان استعادة الاموال</p>

التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
القانون المطبق المحكمة المختصة	القانون المغربي المحكمة التجارية للدار البيضاء
تمثيل كتلة حاملي السندات	في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي، بتاريخ 08 نونبر 2017، السيد محمد حديد الخبير المحاسبي وكيلا مؤقتا. سيدخل هذا القرار حيز التنفيذ فور افتتاح فترة الاكتتاب. مع الإشارة إلى أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطرين A و B اللذين يتم تجميعهما ضمن نفس الكتلة الوحيدة. ليس للسيد محمد حديد أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع البنك الشعبي المركزي. من ناحية أخرى، فهو يمثل كتلة حاملي السندات في إصدارات السندات التي نفذها البنك الشعبي المركزي في 2014 و 2017 و 2018. يبدأ هذا القرار في السريان عند فتح فترة الاكتتاب. علاوة على ذلك، يلتزم البنك الشعبي المركزي بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل دائم لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل 3 أشهر ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

خصائص الشطر B ("سندات بسعر فائدة قار، غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	1 500 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	15 000 سند تابعي
القيمة الإسمية	100 000 درهم
مدة الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 24 إلى 28 دجنبر 2020 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	30 دجنبر 2020
تاريخ الاستحقاق	30 دجنبر 2030
علاوة المخاطرة	بين 50 و55 نقطة أساس
سعر الإصدار	بالتكافؤ، أي 100 000 درهم في تاريخ الانتفاع
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر A ثم B
تداول السندات	بالتراضي (خارج بورصة الدار البيضاء)
	لا يوجد أي قيد يفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.

<p>سعر فائدة قار</p> <p>يتراوح بين 2,98% و 3,03% (يحدد سعر الفائدة الاسمي بالرجوع لسعر الفائدة لأجل 10 سنوات ويحتسب انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 16 دجنبر 2020 أي 2,48% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 50 و 55 نقطة أساس.</p> <p>يتم تحديد الأسعار المرجعية بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استخدام النقطتين اللتين تؤطران الأجل الكامل لسبع سنوات (أساس حسابي)</p>	<p>سعر الفائدة الإسمي</p>
<p>تسدد القسائم في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 30 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 30 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.</p> <p>ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية</p> <p>القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي</p> <p>ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.</p>	<p>أداء القسيمة</p>
<p>سيخضع اقتراض السندات التابعة للبنك الشعبي المركزي لتسديد بقسط نهائي للمبلغ المقترض.</p> <p>في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزي في الحقوق والواجبات.</p> <p>يكون تسديد رأس المال، في حالة تصفية بنك الشعب المركزي، تابعا لجميع الديون التقليدية، أو الديون التي تحظى بالأفضلية أو العادية</p>	<p>تسديد المبلغ المقترض الأصلي</p>
<p>يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار</p> <p>بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو بطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ويتم بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها.</p> <p>في حالة إلغاء السندات، يجب على المصدر إخطار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وممثلي هيئة حملة السندات.</p>	<p>التسديد المسبق</p>
<p>لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.</p> <p>إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.</p>	<p>بند التماثل</p>

<p>يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعة.</p> <p>ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.</p> <p>وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس الرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقاً في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.</p>	<p>رتبة الاقتراض</p>
<p>لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص</p>	<p>ضمان استعادة الاموال</p>
<p>لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف</p>	<p>التصنيف</p>
<p>القانون المغربي المحكمة التجارية للدار البيضاء</p>	<p>القانون المطبق المحكمة المختصة</p>
<p>في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي، بتاريخ 08 نونبر 2017، السيد محمد حديد الخبير المحاسبي وكيلاً مؤقتاً.</p> <p>سيدخل هذا القرار حيز التنفيذ فور افتتاح فترة الاكتتاب.</p> <p>مع الإشارة إلى أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطرين A و B اللذين يتم تجميعهما ضمن نفس الكتلة الوحيدة.</p> <p>ليس للسيد محمد حديد أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع البنك الشعبي المركزي. من ناحية أخرى، فهو يمثل كتلة حاملي السندات في إصدارات السندات التي نفذها البنك الشعبي المركزي في 2014 و 2017 و 2018.</p> <p>يبدأ هذا القرار في السريان عند فتح فترة الاكتتاب.</p> <p>علاوة على ذلك، يلتزم البنك الشعبي المركزي بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل دائم لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل 3 أشهر ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.</p>	<p>تمثيل كتلة حاملي السندات</p>

القسم الثاني : معلومات عن المصدر

ا. معلومات عامة

البنك الشعبي المركزي هو هيئة من هيئات القرض الشعبي للمغرب. ويخضع هذا الأخير الذي تأسس بموجب ظهير شريف رقم 232-60-1 بتاريخ 2 فبراير 1961 لأحكام القانون 96-12 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تنميته وتعديله.

يتكون القرض الشعبي للمغرب من مجموعة بنوك وهي البنك الشعبي المركزي من جهة و8 بنوك شعبية جهوية من جهة أخرى. وتُسند للقرض الشعبي للمغرب مهمة تشجيع نشاط تنمية كل منشأة متوسطة أو صغيرة، حرفية أو صناعية أو خدماتية، بتوزيع قروض صغيرة ومتوسطة وطويلة الأمد. كما أنه يساهم في تعبئة الادخار واستخدامه على مستوى الجهات التي تم جمعه فيها وكذا النهوض بالأعمال البنكية على الصعيد الجهوي.

تسمية الشركة	البنك الشعبي المركزي
المقر الرئيسي	101، شارع الزرقطوني - ص.ب : 20100، الدار البيضاء
الهاتف	522 22 25 89 / 522 22 41 11 / 522 20 25 33 (212)
الفاكس	522 20 93 40 / 522 22 26 99 (212)
الموقع الإلكتروني	www.gbp.ma
الشكل القانوني	البنك الشعبي المركزي شركة مساهمة ذات مجلس إدارة وخاضعة لأحكام القانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتنميته 1
تاريخ التأسيس	تأسس البنك الشعبي المركزي بموجب ظهير شريف رقم 232-60-1 بتاريخ 2 فبراير 1961 على شكل شركة تعاونية برأسمال متغير
مدة الحياة	99 سنة
رقم السجل التجاري	السجل التجاري للدار البيضاء رقم 28173
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
غرض الشركة	نصت المادة 5 من النظام الأساسي للبنك الشعبي المركزي على ما يلي : 1- العمليات البنكية تهدف الشركة إلى القيام في إطار مهامها المعتادة بجميع العمليات التي قد تناط بالبنوك وفقا لأحكام القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المندرجة في حكمها ولكل نص يعدل أو يتمم القانون المذكور. 2- الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية الشركة هي الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية خاضعة للقانون رقم 96/12 المذكور أعلاه. في هذا الصدد، يعهد إليها بالمهام التالية: مقاصة الديون المتبادلة المستحقة لهيئات القرض الشعبي للمغرب؛ إعادة تمويل البنوك الشعبية الجهوية وفق الشروط التي تحددها اللجنة المديرية؛ جمع الاكتتابات بالقيم المنقولة العامة أو الخاصة التي تتلقاها هيئات القرض الشعبي للمغرب؛

تم تحويل البنك الشعبي المركزي من شركة تعاونية برأسمال متغير إلى شركة مساهمة، طبقا للمادة 16 من القانون 96/12 كما تم تعديله وتنميته.

- توطيد حسابات هيئات القرض الشعبي للمغرب والشركات التابعة له. وإعداد حساباته الموطدة، تتشكل الهيئة المكلفة بالتوطيد من هيئات القرض الشعبي للمغرب؛
 - القيام وفق الإجراءات التي تحددها اللجنة المديرية بإدارة:
 - فوائض خزينة البنوك الشعبية الجهوية؛
 - المرافق ذات المصلحة المشتركة لهيئات القرض الشعبي للمغرب؛
 - صندوق دعم القرض الشعبي للمغرب؛
 - جمع التصاريح কিفما كانت طبيعتها المتعلقة ببنك المغرب والإدارة والهيئات المهنية؛
 - الاضطلاع بكل مهمة تكلفه بها اللجنة المديرية، تطبيقاً لأحكام المادة 11 من القانون رقم 96-12.
- بمقتضى أحكام المادة 55 من القانون 96-12، يضع البنك الشعبي المركزي رهن تصرف البنوك الشعبية الجهوية بشكل مؤقت، المستخدمين الإداريين اللازمين لحسن سيرها.

3- الأنشطة لحساب اللجنة المديرية

- يتولى البنك الشعبي المركزي سكرتارية اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب بمقتضى أحكام المادة 14 من القانون 96-12.
 - يجوز للجنة المديرية، طبقاً للمادة 11 من القانون المذكور، أن تكلف البنك الشعبي المركزي بتنفيذ القرارات التي تتخذها بحكم اختصاصاتها التي يخولها لها القانون.
 - تلزم قرارات اللجنة المديرية هيئات القرض الشعبي للمغرب.
- ### 4- عمليات التسيير والاستثمار وأخذ المساهمات – الشركات التابعة
- مع مراعاة احترام معايير ومساطر وشروط تمويل الميزانيات التي تحددها اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب، يمكن للشركة القيام بالعمليات التالية:
- #### 4-1 التسيير:
- يجوز للشركة القيام بكافة مصاريف التسيير اللازمة لنشاطها.
- #### 4-2 الاستثمار:
- يجوز للشركة القيام بجميع الاستثمارات المنقولة وغير المنقولة اللازمة لمزاولة نشاطها وللحفاظ على مصالحها وسكن مستخدميها.
- #### 4-3 أخذ مساهمات في رأسمال البنوك الشعبية الجهوية:
- تحدد اللجنة المديرية مستوى مساهمة البنك الشعبي المركزي في رأسمال كل من البنوك الشعبية الجهوية، وذلك دون المس بمقتضيات المادة 23-من القانون 96-12.

4-4 المساهمات الأخرى والشركات التابعة:

- يخضع أخذ البنك الشعبي المركزي لمساهمات في هيئة أو هيئات القرض الشعبي للمغرب للموافقة المسبقة للجنة المديرية التي تحدد مستويات هذه العملية وإجراءاتها
- يجوز للشركة، مع مراعاة احترام مقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، والقوانين التنظيمية الجاري بها العمل، ومع مراعاة ترخيص اللجنة المديرية:
 - أخذ مساهمات في جميع الشركات والمقاولات الموجودة أو قيد الإنشاء، مع إعطاء الأولوية لتلك التي تعود بالنفع على المستويين المحلي أو الجهوي.
 - إنشاء أو تصفية أية شركة تابعة بالمغرب أو بالخارج، يعهد لها بإدارة أو استغلال أنشطة مشتركة لمجموعة البنوك الشعبية.

<ul style="list-style-type: none"> ▪ بيد أنه لا يمكنها التدخل مباشرة في الدوائر الترابية التي تنشط بها البنوك الشعبية الجهوية دون الحصول على موافقة البنك الشعبي الجهوي المعني. وفي حالة خلاف، يرفع النزاع للجنة المديرية من أجل البت في ذلك. ▪ وعموما، يجوز للشركة القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي قد ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة. 	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ إلى غاية 31 دجنبر 2019، بلغ رأسمال الشركة 2 022 546 560 درهم موزعا على 202 254 656 سهما بقيمة اسمية تعادل 10 دراهم. 	<p style="text-align: center;">رأسمال الشركة الحالي</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة للمساهمين وتقارير مراقبي الحسابات وتقارير التدبير بمقر البنك الشعبي المركزي. 	<p style="text-align: center;">الوثائق القانونية</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ باعتبار شكله القانوني، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 الصادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة، كما تم تعديله وتتميمه. ▪ ينتمي البنك الشعبي المركزي لللائحة المقاولات الواردة في القانون 02-12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا ▪ باعتبار انتمائه للقرض الشعبي للمغرب، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون 96-12، كما تتميمه وتعديله بواسطة القانون 07-42 والقانون 08-44 والقانون 14-77 المتعلق بالقرض الشعبي للمغرب؛ ▪ باعتبار نشاطه، يخضع البنك الشعبي المركزي لظهير شريف رقم 1/05/178 صادر في 15 محرم 1427 الموافق 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها؛ ▪ باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع البنك الشعبي المركزي للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا: <ul style="list-style-type: none"> ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 211-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 34-96 و 00-29 و 01-52 و 06-45؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 المغير والمتمم بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر في 3 يوليوز 2019؛ ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي. ▪ ظهير شريف رقم 246-96-1 صادر في 9 يناير 2011 معتبر بمثابة قانون رقم 96-35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في الجريدة الرسمية رقم 4966 بتاريخ 3 يناير 2002 والقرار رقم 05-77 الصادر في 17 مارس 2005؛ ▪ ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46؛ ▪ ظهير شريف رقم 1.12.55 الصادر في 28 دجنبر 2012 بتنفيذ القانون رقم 12.44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها. 	<p style="text-align: center;">النصوص التشريعية والقانونية المطبقة</p>

<ul style="list-style-type: none"> ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل كما تم اعتماده بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 2169/16 الصادر في 14 يوليوز 2016. ▪ دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل بحكم برنامجه لإصدار شهادات الإيداع، يخضع البنك الشعبي المركزي لظهير شريف رقم 1-95-03 بمثابة قانون 35-94 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول كما تم تعديله وتتميمه بدورية بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادرة في 30/01/1996 والمتعلقة بشهادات الإيداع وملحقها التعديلي . 	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ يخضع البنك الشعبي المركزي، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %) . 	النظام الجبائي
<ul style="list-style-type: none"> ▪ المحكمة التجارية للدار البيضاء 	المحكمة المختصة في حالة نزاع

II. نشاط البنك الشعبي المركزي

يعتبر القرض الشعبي للمغرب مجموعة من البنوك المشكلة من البنك الشعبي المركزي والبنوك الشعبية الجهوية والموضوعة تحت وصاية اللجنة المديرية. ويساهم بشغل فعال في تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة ويضمن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. من ناحية أخرى، يضطلع بدور نشيط في جمع وتعبئة الادخار والمساهمة في استخدامه في جميع جهات البلاد.

2. البنوك الشعبية الجهوية

باعتبارها مؤسسات ائتمان، تخضع البنوك الشعبية الجهوية للقانون البنكي (المادة 20 من القانون 12-103) والقانون رقم 96-12 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب وأنظمتها الأساسية والمقتضيات المتعلقة بشركات المساهمة ذات رأسمال متغير والمنصوص عليها بموجب ظهير شريف صادر في 11 غشت 1922 المتعلقة بشركات الرساميل. وتتكون من 8 بنوك جهوية ذات شكل تعاوني ورأسمال متغير منذ ماي 2013 وذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة. وتشكل دعامة القرض الشعبي للمغرب في جمع الادخار على المستوى الجهوي واستخدامه في الجهات. ويتشكل رأسمال البنوك الشعبية الجهوية من حصص المشاركة العادية المخصصة للشركاء وحاملي الحصص ذات الأفضلية المخصصة حصريا للبنك الشعبي المركزي :

- حصص مشاركة عادية يتم الاكتتاب فيها بالقيمة الاسمية من حصة المشاركة المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنوك الشعبية الجهوية ولا تخول الحق في أية مكافأة والتي تحدد قيمتها السنوية وطريقة حسابها من طرف اللجنة المديرية ؛
- حصص المشاركة ذات الأفضلية ويتم الاكتتاب فيها بناء على قيمة الأصول لكل بنك شعبي جهوي والتي تحدد طريقة تقييمها من طرف اللجنة المديرية لكل بنك شعبي جهوي. وتخول الحق في الأرباح والاحتياطات لكل بنك شعبي جهوي.
وفي كل حين، يجب أن تمثل حصص المشاركة على الأقل % 51 من رأسمال كل بنك شعبي جهوي. كما تعطي حصص المشاركة ذات الأفضلية الحق في التصويت خلال الجمعيات العامة بشكل يتناسب مع الرأسمال المملوك في كل بنك شعبي جهوي.

تطور بنية الشركاء المالكين لحصص المشاركة العادية في البنوك الشعبية الجهوية

البنية	30/09/2020	البنية	2019
75,27%	269 896	76,24%	271 752
24,09%	86 384	23,13%	82 424
0,64%	2 281	0,63%	2 252
100,00%	358 561	100%	356 428

المصدر : البنك الشعبي المركزي

تطور أهم مؤشرات البنوك الشعبية الجهوية (أساس حسابات الشركة)

30/06/2020				2019				البنوك الشعبية الجهوية
FP (4)	RN(3)	C(2)	D(1)	FP (4)	RN(3)	C(2)	D(1)	
4 899	19	8 859	20 106	5 005	179	9 312	19 489	الوسط الجنوبي
5 105	- 600	13 579	31 881	5 865	199	14 772	30 915	فاس تازة
1 368	30	3 127	3 960	1 377	51	3 047	3 703	العيون
3 064	79	12 898	29 974	3 091	154	12 867	28 977	مراكش - بني ملال
NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	مكناس
5 065	68	3 141	28 524	5 065	126	3 149	28 398	الناضور - الحسيمة
3 277	- 33	6 625	18 557	3 392	123	6 792	18 213	وجدة
2 938	- 205	7 941	23 163	3 280	204	7 933	22 747	طنجة - تطوان
4 867	203	22 740	36 233	4 878	381	23 191	36 206	الرباط - القنيطرة
30 573	-439	78 910	192 398	31 954	1 416	81 063	188 648	المجموع

1 : ودائع الزبناء
2 : حقوق على الزبناء
3 : النتيجة الصافية
4 : الأموال الذاتية

(NA*) في 2018، غمجا وضم البنك الشعبي لمكناس من طرف البنك الشعبي لفاس

إلى غاية 30 يونيو 2020 ، ارتفعت ودائع الزبناء إلى 192398 مليون درهم من ضمنها أهم الودائع المسجلة على مستوى جهات الرباط القنيطرة (36233 مليون درهم) وفاس تازة (31881 مليون درهم) و مراكش بني ملال (29974 مليون درهم) .

III. الشركات التابعة وصناديق الاستثمار ومؤسسات البنك الشعبي المركزي

III.1. نبذة عن الشركات التابعة

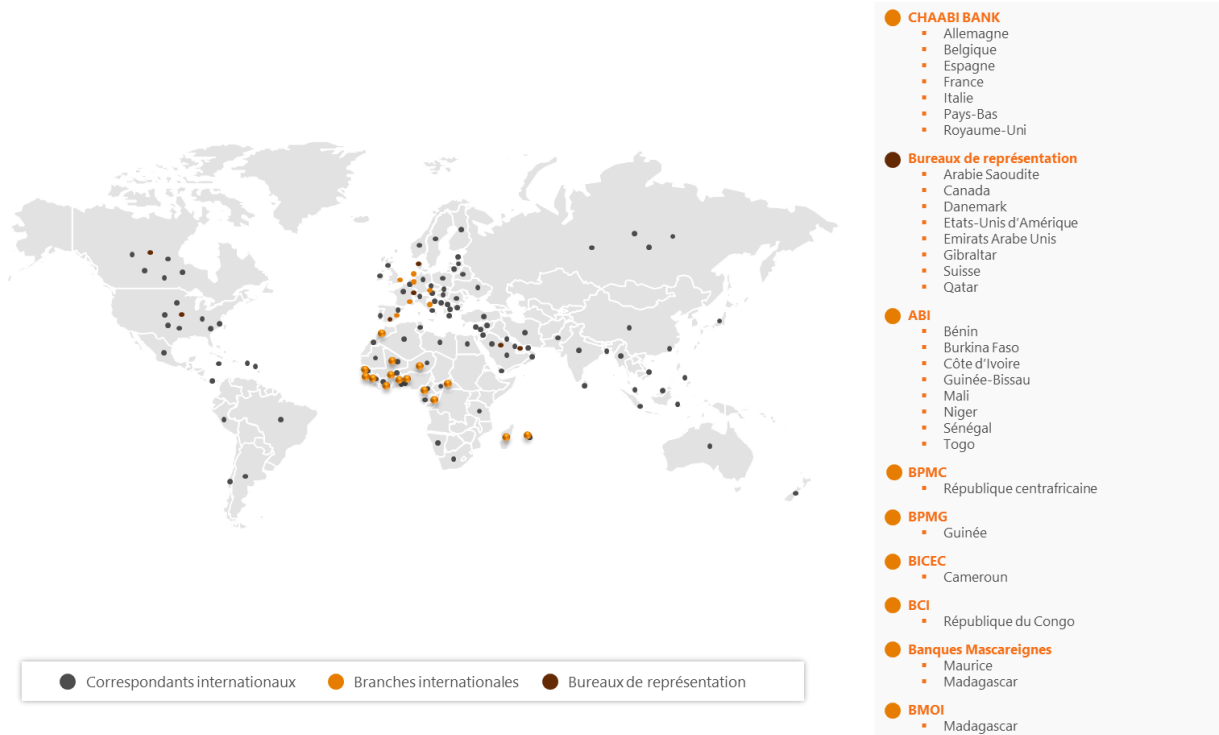
يتحكم البنك الشعبي المركزي في عدة شركات تابعة . إلى غاية 30 يونيو 2020، تتمثل أهم الشركات التابعة للبنك الشعبي المركزي كما يلي :

أهم الشركات التابعة	مجال النشاط	% من رأس المال	من % حقوق التصويت	% من حقوق التصويت	% من السيطرة**
البنك الشعبي للوسط الجنوبي	بنك	51,32%	51,32%	51,00%	51,00%
البنك الشعبي لفاس مكناس	بنك	51,25%	51,25%	51,00%	51,00%
البنك الشعبي للعيون	بنك	52,31%	52,31%	52,36%	52,36%
البنك الشعبي لمراكش بني ملال	بنك	51,60%	51,60%	51,62%	51,62%
البنك الشعبي للناظور الحسيمة	بنك	51,35%	51,35%	52,63%	52,63%
البنك الشعبي لوجدة	بنك	51,81%	51,81%	51,73%	51,73%
البنك الشعبي لطنجة تطوان	بنك	51,56%	51,56%	51,00%	51,00%
البنك الشعبي للرباط القنيطرة	بنك	51,13%	51,13%	51,89%	51,89%
CIB Off Shore	بنك	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%
BPMC	بنك	75,00%	75,00%	75,00%	75,00%
مغرب إنجاز الدولية	الإنجاد	77,00%	77,00%	77,43%	77,43%
CCI	صندوق استثماري	54,10%	100,00%	77,78%	100,00%
IMC	صندوق استثماري	43,50%	50,03%	48,58%	50,03%
فيفاليس	قرض الاستهلاك	87,28%	87,28%	87,28%	87,28%
ميديافينانس	سوق الرساميل	60,00%	100,00%	95,62%	100,00%
الشعبي للتأجير	التأجير طويل الأمد	83,62%	83,62%	84,35%	85,00%
Chaabi International Bank	بنك أوفشور	70,00%	100,00%	85,46%	100,00%
بنك العمل	بنك	38,50%	48,10%	43,50%	48,10%
Upline Group	بنك أعمال	77,39%	100,00%	89,06%	100,00%
المغربية للإيجار***	القرض الإيجاري	53,11%	53,11%	53,11%	53,11%
BP Shore Group	شركة قابضة	56,80%	100,00%	79,08%	100,00%
ABI	شركة قابضة	79,83%	79,83%	79,83%	79,83%
Maroc Traitement de Transactions (M2T)	مؤسسة أداء	83,74%	83,74%	83,74%	83,74%
BP REM	العقار	43,13%	100,00%	77,98%	100,00%
Fonds Moussahama II	صندوق استثماري عام	63,97%	64,00%	NC	64,00%
Atlantic Microfinance For Africa	شركة قابضة	100%	100,00%	NC	100,00%

100,00%	NC	100,00%	100%	تدبير القيم المنقولة	Africa Transaction Processing & services Group (ATPS)
100,00%	100,00%	100,00%	100,00%	صندوق استثماري	Al Akaria Invest
99,87%	NC	99,87%	100,00%	بنك	Banque Populaire Patrimoine
100,00%	100,00%	100,00%	100,00%	بنك	BCP Bank (Mauritius)
80,00%	80,00%	80,00%	80,00%	بنك	بنك اليسر

(**) النسبة المئوية لامتلاك في الرأسمال المباشر وغير المباشر
 (***) شركة مدرجة في بورصة الدار البيضاء
 المصدر: البنك الشعبي المركزي

من ضمن أهم الشركات التابعة، رفع البنك الشعبي المركزي من مساهماته عبر امتلاك شركة بنسبة 79,83% .
 إلى غاية 30 يونيو 2018 ، حافظ البنك الشعبي المركزي على حضوره في العديد من الدول من خلال شبكة متطورة كما هو مبين في الوثيقة المرجعية EN/EM/018/2020 :



المصدر: البنك الشعبي المركزي

IV. بنية المساهمين في البنك الشعبي المركزي

إلى غاية 30 شتنبر 2019، تتوزع بنية المساهمين في رأسمال البنك الشعبي المركزي على الشكل التالي:

نسبة الامتلاك		عدد الأسهم وحقوق التصويت		المساهمون
من رأس المال % وحقوق التصويت	عدد السندات المملوكة	من رأس المال % وحقوق التصويت	عدد السندات المملوكة	
51,67%	104 496 380	51,62%	104 406 380	البنوك الشعبية الجهوية
0,00%	1	0,00%	1	الخزينة العامة للمملكة

6,60%	13 341 491	6,08%	12 295 976	المستخدمون
0,00%	0	0,00%	0	المجمع الشريف للفوسفاط
4,07%	8 224 241	4,07%	8 224 241	مجموعة BPCE المغرب
28,33%	57 288 992	27,75%	56 126 872	مساهمون مختارون من ضمنهم
4,55%	9 198 590	4,55%	9 198 589	التعاضدية المركزية المغربية للتأمين
6,47%	13 095 898	6,47%	13 076 044	الصندوق المهني المغربي للتقاعد
5,48%	11 092 510	5,48%	11 092 510	النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
4,48%	9 058 352	4,66%	9 427 452	التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين
9,24%	18 691 806	10,44%	21 115 083	مساهمون مختلفون
0,10%	211 745	0,04%	86 103	أسهم مملوكة ذاتيا
100,00%	202 254 656	100,00%	202 254 656	المجموع

٧. الهيكل التنظيمي القانوني

مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي من الأعضاء التاليين:

الاسم / التسمية	المنصب ضمن المجلس الإداري	تاريخ التعيين أو الانتداب من طرف أعضاء المجلس	تاريخ تجديد مدة الانتداب	تاريخ انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد كريم منير	رئيس مجلس الإدارة	انتداب من طرف مجلس الإدارة بتاريخ 01/11/2018	-	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2022
السيدة زينب عباد الأندلسي	عضو مجلس إدارة مستقل	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	-	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2022
السيد مصطفى التراب	عضو مجلس إدارة	انتداب من طرف المجلس الإداري بتاريخ 27/07/2016	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2022
السيد ألبيرتو روزيتي	عضو مجلس إدارة مستقل	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	-	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2022
البنك الشعبي للرباط القنيطرة يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيدة بشرى برادة	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2022
البنك الشعبي لمراكش بني ملال يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد نور الدين بالمحجوبي	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2022
البنك الشعبي لطنجة تطوان تمثله رئيسة مجلس إدارته الجماعية السيدة منى البنيوري	عضو مجلس إدارة مستقل	الجمعية العامة بتاريخ 27/02/2001	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2022

الجمعية العامة الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	مجلس الإدارة بتاريخ 2016/06/02	الرئيس المدير العام	الصندوق المهني المغربي للتقاعد يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد خالد شداوي
الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022	الجمعية العامة بتاريخ 16 ماي 2018	مجلس الإدارة بتاريخ 15/02/2018	عضو مجلس إدارة	البنك الشعبي لوجدة يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد سمير كلاوة
الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	عضو مجلس إدارة	مجموعة BPCE المغرب يمثله السيدة كريستين فابريس
الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	عضو مجلس إدارة مستقل	السيد أدريانو أرييتي
الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	عضو مجلس إدارة	التعاضدية المركزية المغربية للتأمين يمثلها السيد هشام بلمراح رئيس مجلس إدارتها الجماعية

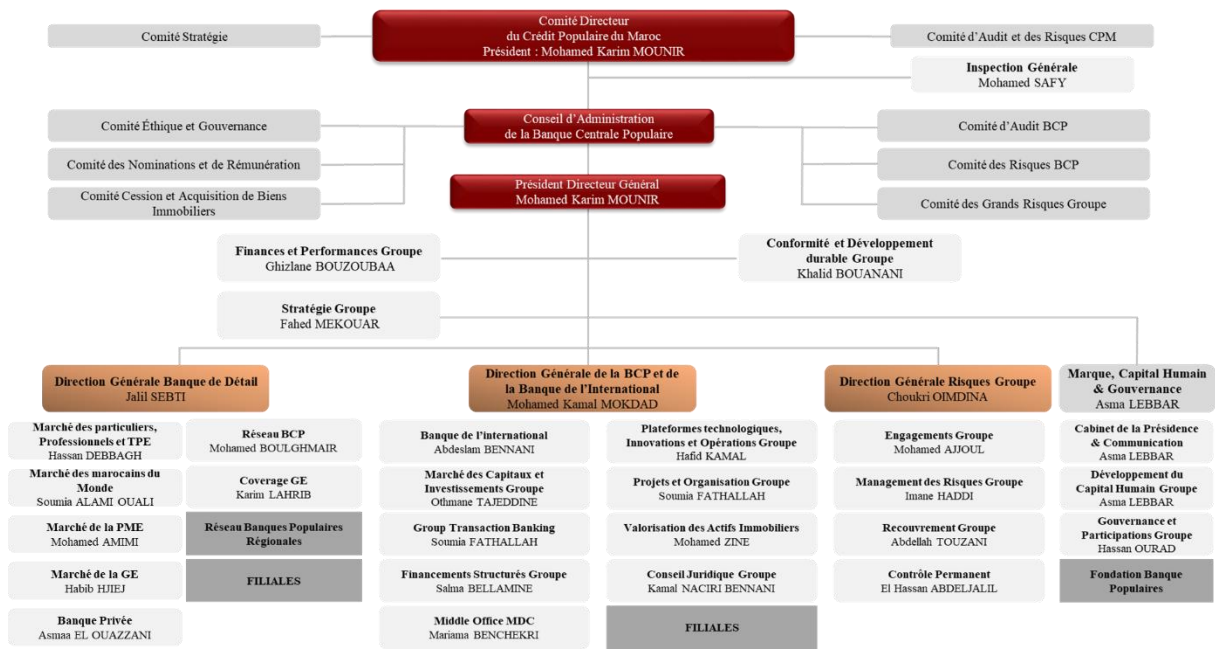
المصدر: البنك الشعبي المركزي

تتكون اللجنة المديرية للبنك الشعبي المركزي من الأعضاء التاليين:

تاريخ انقضاء المهام	تاريخ التعيين/تاريخ التجديد	المنصب	الاسم
2022	8 نونبر 2018	رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي	السيد محمد كريم منير
2022	29 يونيو 2017	رئيسة مجلس الإدارة الجماعية للبنك الشعبي للرباط القنيطرة	السيدة بشري برادة
2022	1 نونبر 2018	رئيس مجلس الإدارة الجماعية للبنك الشعبي لطنجة تطوان	السيد سمير كلاوة
2022	1 نونبر 2018	رئيس مجلس الإدارة الجماعية للبنك الشعبي لوجدة	السيد أحمد محروس
2022	28 فبراير 2020	رئيس مجلس الإدارة الجماعية للبنك الشعبي للناظور الحسيمة	السيد محمد عفان
2022	26 يوليوز 2017	رئيس مجلس الرقابة للبنك الشعبي طنجة تطوان	السيد عبد الهادي بنعلال
2022	26 يوليوز 2017	رئيس مجلس الرقابة للبنك الشعبي للوسط الجنوبي	السيد أحمد زركدي
2022	26 يوليوز 2017	رئيس مجلس الرقابة للبنك الشعبي لفاس مكناس	السيد العربي العرائشي

2022	26 يوليوز 2017	رئيس مجلس الرقابة للبنك الشعبي لمراكش بني ملال	السيد عبد الهادي برادة العيزي
2022	17 شتنبر 2019	رئيس مجلس الرقابة للبنك الشعبي للرباط القنيطرة	السيد سعيد الزين

يتمثل الهيكل التنظيمي للبنك الشعبي المركزي كما يلي :



القسم الثالث : البيانات المالية

أ. حصيلة البنك الشعبي المركزي

إلى غاية 30 شتنبر 2020، تتوزع حصيلة البنك الشعبي المركزي كما يلي :

تقديم الأصول

Δ 19/09-20	30/09/2020	2019	بملايين الدراهم
2%	16 824	16 462	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
14%	74 581	65 568	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
16%	62 123	53 357	أصول مالية مملوكة لغاية المعاملات
2%	12 458	12 211	أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة
12%	35 524	31 747	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
14%	30 825	27 081	أدوات الديون المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير.
561%	30 825	4 666	أدوات الديون المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير.
N.A	-	-	أصول مالية متاحة للبيع
-8%	9 687	10 487	سندات بالكلفة المهلكة
-7%	13 464	14 512	القروض والديون المطلوبة من مؤسسات الائتمان وتلك المعتبرة في حكمها
-1%	256 606	258 930	القروض والديون المطلوبة من الزبناء
59%	2 136	1 343	أصول الضريبة المستحقة
6%	3 932	3 709	أصول الضريبة المؤجلة
20%	10 151	8 435	حسابات التسوية وأصول أخرى
-39%	22	37	المساهمات في شركات وفق طريقة حقوق الملكية
-2%	16 322	16 605	أصول ثابتة ملموسة
4%	1 164	1 123	أصول ثابتة غير ملموسة
-1%	2 446	2 471	فارق الامتلاك
3%	442 859	431 428	مجموع الأصول طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية

تقديم الخصوم

Δ 19/09-20	30/09/2020	2019	بملايين الدراهم
------------	------------	------	-----------------

17% 1 166 999 البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية

N.A	-	-	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
N.A	-	-	أدوات مشتقة للتغطية
-10%	38 646	43 154	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها
5%	324 672	309 572	ديون تجاه الزبناء
N.A	-	-	ديون ممثلة بسند
-47%	1 719	3 264	سندات الدين المصدرة
37%	2 071	1 517	خصوم الضريبة المستحقة
3%	835	811	خصوم الضريبة المؤجلة
19%	11 144	9 376	حسابات التسوية وخصوم أخرى
19%	1 636	1 369	المون التقفية لعقود التأمين
6%	5 465	5 147	مؤن لمواجهة المخاطر والتحملات
30%	4 468	3 427	إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان
1%	9 345	9 216	ديون ثانوية
0%	28 194	28 307	رأس المال و احتياطات مرتبطة
6%	12 152	11 439	احتياطات موطدة
-4%	3 113	3 243	- حصة المجموعة
N.A	-	-	- حصة البنوك الشعبية الجهوية
10%	9 040	8 197	- حصة الأقليات
59%	-92	-58	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
-48%	60	117	- حصة المجموعة
N.A	-	-	- حصة البنوك الشعبية الجهوية
-13%	-152	-174	- حصة الأقليات
-63%	1 437	3 888	النتيجة الصافية للسنة المالية
-54%	1 389	2 999	- حصة المجموعة
N.A	-	-	- حصة البنوك الشعبية الجهوية
-95%	48	889	- حصة الأقليات
3%	442 859	431 428	مجموع الخصوم طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية

المصدر: البنك الشعبي المركزي حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

II. حساب العائدات والتكاليف للبنك الشعبي المركزي

إلى غاية 30 شتنبر 2020، يتوزع حساب العائدات والتكاليف للبنك الشعبي المركزي كما يلي :

Δ 09- 19/09-20	30/09/2020	30/09/2019	بملايين الدراهم
7%	12 825	12 022	فوائد وعائدات مماثلة
0%	-3 786	-3 799	فوائد وتكاليف مماثلة
10%	9 039	8 223	هامش الفوائد
17%	2 706	2 319	عمولات محصلة
5%	-260	-248	عمولات مقدمة
18%	2 446	2 071	هامش على العمولات
1%	2 010	1 992	أرباح أو خسائر صافية عن الأدوات المالية بقيمتها المستحقة حسب النتيجة
34%	302	225	أرباح أو خسائر صافية عن الموجودات المالية المتاحة للبيع
4%	2 312	2 218	نتيجة أنشطة السوق

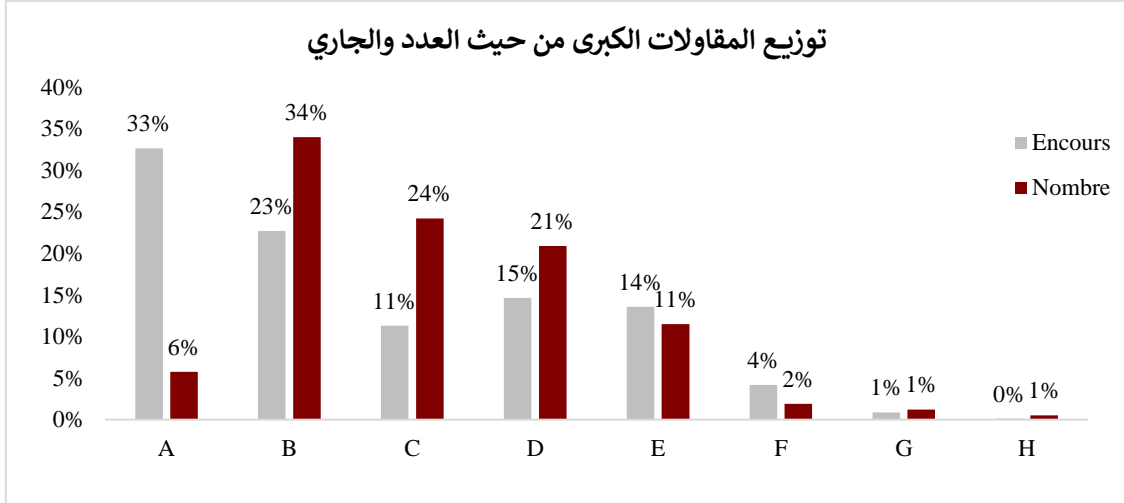
32%	1 728	1 310	عائدات الأنشطة الأخرى
32%	-1 012	-765	تكاليف الأنشطة الأخرى
11%	14 513	13 057	العائد الصافي البنكي
26%	-6 991	-5 549	التكاليف العامة للاستغلال
10%	-1 088	-992	مخصصات للاهلاك ولتقصان قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة
-1%	6 435	6 516	النتيجة الإجمالية للاستغلال
73%	-4 113	-2 376	تكلفة المخاطرة
-44%	2 322	4 140	نتيجة الاستغلال
26%	-3	-2	حصة النتيجة الصافية محسوبة بطريقة حقوق الملكية
-20%	-27	-34	أرباح أو خسائر صافية عن الأصول الأخرى
N.A	-	-	تغيرات قيم فوارق الامتلاك
-44%	2 292	4 105	النتيجة قبل احتساب الضرائب
-38%	-855	-1 375	ضرائب على الأرباح
-47%	1 437	2 730	النتيجة الصافية
N.A	-	-	النتيجة - حصة البنوك الشعبية الجهوية
-91%	48	548	النتيجة خارج المجموعة
-36%	1 389	2 182	النتيجة الصافية حصة مجموعة البنك الشعبي المركزي

المصدر: البنك الشعبي المركزي حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

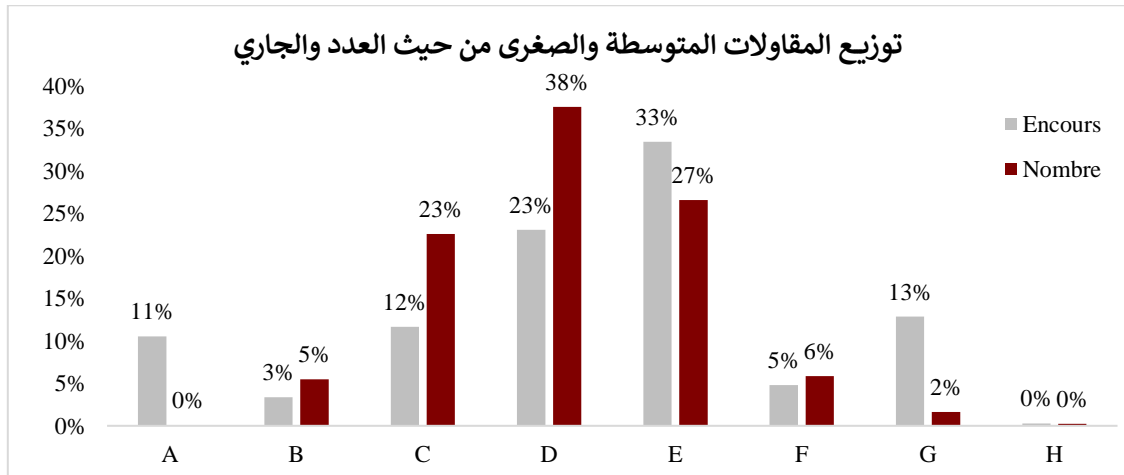
القسم الرابع : عوامل المخاطر

ا. مخاطر الائتمان

إلى غاية 30 يونيو 2020، يصنف توزيع المحفظة على الشكل التالي :



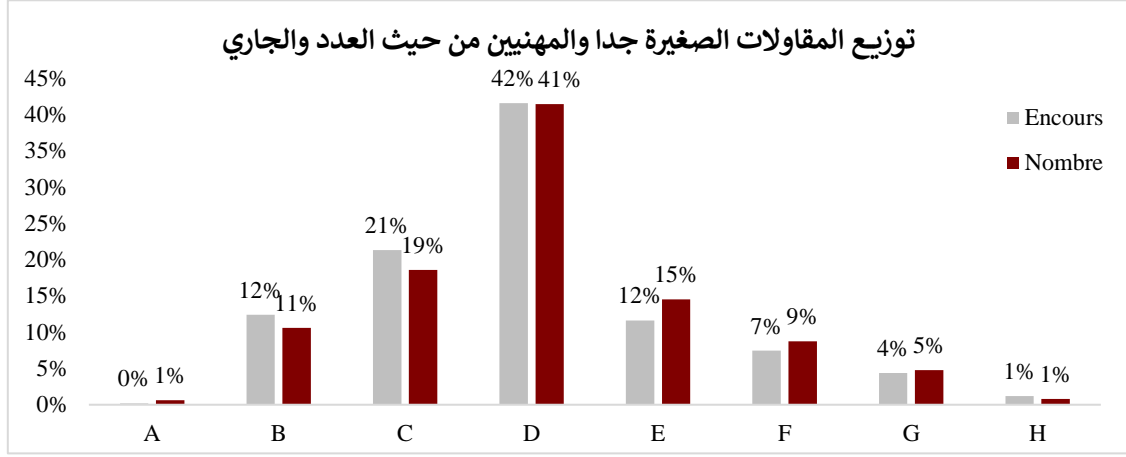
*المقاولات الكبرى هي المقاولات التي تسجل رقم معاملات أكبر من أو يساوي 50 مليون درهم



* المقاولات الصغرى والمتوسطة هي المقاولات التي تسجل رقم معاملات يتراوح بين 3 و 50 مليون درهم

يظهر تحليل محفظة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الكبرى توزيعا مطمئنا للمخاطر . بحيث تتركز المحفظة من حيث العدد والجاري على التصنيفات الواقعة بين الدرجتين "أ" و "هـ" .

وتتركز في التصنيفات أ و ب و ج 67% من المقاولات الكبرى المصنفة من حيث الجاري



نستنتج من خلال توزيع المقاولات الصغيرة جدا والمهنيين تركيزا في درجات التصنيف "ب" و "هـ" ، مما يبرز مستوى مضبوط من المخاطر في هذا القطاع. وتتركز في هذه الأصناف 85% من المقاولات الصغيرة جدا والمهنيين من حيث العدد و 87% من حيث الجاري الكلي في هذا القطاع.

II. مخاطر الدول

اختبار الضغط

في إطار الظرفية الخاصة المتعلقة بكوفيد - 19 ، أجرت المجموعة العديد من عمليات المحاكاة والسيناريوهات الخاصة بغية استباق وتقدير وتوجيه تداعيات هذه الأزمة. وضمن مقارنة احترازية استباقية في مجال تدبير المخاطر، سواء على مستوى موطن وعلى مستوى فردي، تم تحديد المؤونات التي يجب تشكيلها خلال الأشهر القادمة بشكل توقعي. وتم إعداد التوقعات الماكرواقتصادية بناء على مصفوفة للمخاطر القطاعية المشتركة التي تتيح اكتشاف المخاطر المتعلقة بالقطاع من جهة وتأثير الأزمة على نفس القطاع من جهة أخرى مع مراعاة سيناريوهات معقولة. وتم تقويم هذه التوقعات حسب تطور الأزمة الصحية والاقتصادية بالمغرب وفي مختلف الدول التي تشتغل بها المجموعة.

III. مخاطر السوق

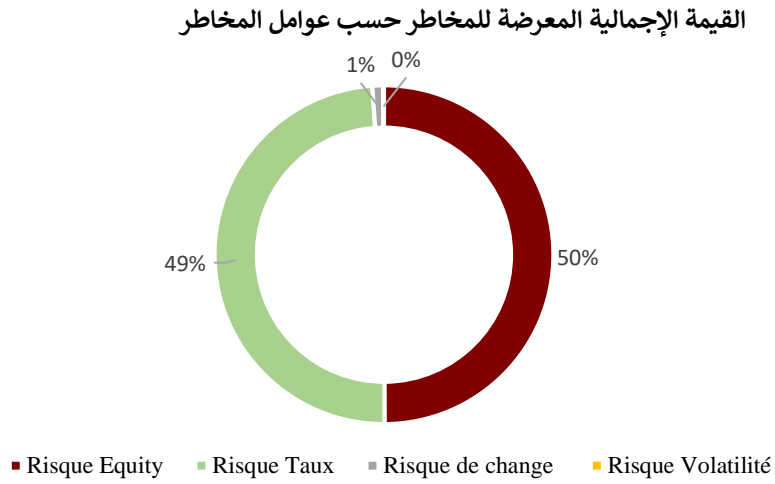
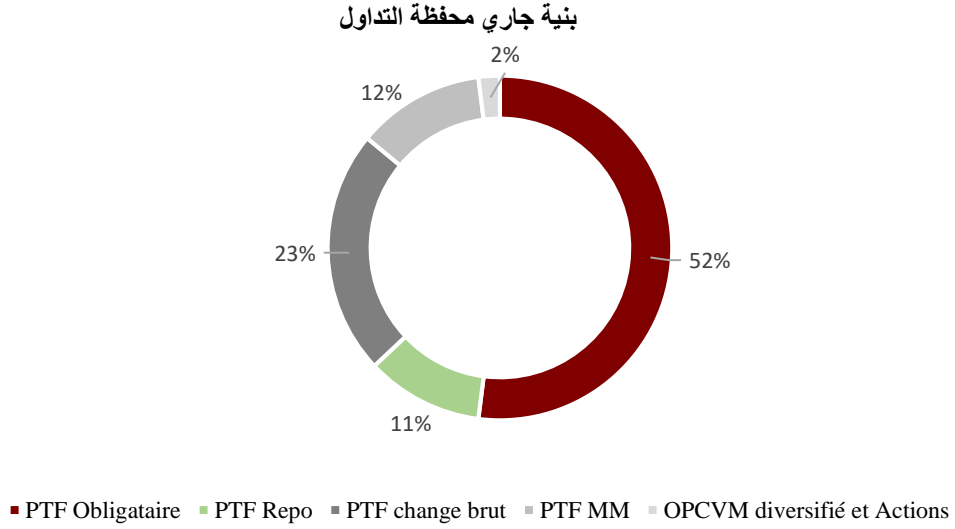
اختبار الضغط

لمواجهة مخاطر التراجع الملحوظ للظرفية الاقتصادية والمالية الناتجة عن الأزمة الصحية كوفيد - 19 ، أجرى البنك مع بداية الأزمة اختبارا للضغط يتعلق بمخاطر السوق بغية تقييم تأثير خفض قيمة مختلف الأسواق المالية على أنشطته. وتم إجراء اختبارات الضغط المذكورة بناء على سيناريوهات ضغط محققة تاريخيا وسيناريوهات افتراضية.

تطور التعرضات و سمة المخاطر

إلى غاية متم يونيو 2020، بلغ الجاري الإجمالي العام لمحفظتنا التداول 116 MMDH، من ضمنها 52% التي تم توظيفها على شكل سندات اقتراض مباشرة أو عبر هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و 23% على نشاط الصرف. وبلغت القيمة المعرضة للمخاطر الإجمالية (1- يوم واحد - 99%) خارج تأثير التنوع بين المحافظ المقدر ب 111 MDH.

تتركز القيمة المعرضة للمخاطر بالأساس في محفظة سندات الاقتراض وسندات الملكية وبشكل ثانوي في عمليات الصرف لأجل و عمليات خزينة العملات ومشتقات الصرف. وذلك ناتج عن حجم هذه المحافظ و للتقلبات القوية لعوامل المخاطر التي تشكلها وحصتها مقارنة مع العناصر الأخرى في محفظة التداول. وتبين البيانات التالية في يونيو 2020 بنية محفظة تداول البنك ومساهمة كل صنف من عوامل المخاطر في القيمة الإجمالية المعرضة للمخاطر.



١٧. مخاطر تدير الأصول والخصوم

تطور مؤشرات مخاطر النسب

ظلت سمة الأصول والخصوم على المد القصير للمحفظة البنكية مع متم يونيو 2020 شبيهة بنظيرتها مع متم دجنبر 2019 على مستوى التصريف. وفي ما يلي أهم التغيرات التي لها تأثير على مخاطر النسب :

- انخفاض نسبة الاحتياطي النقدي من 2% إلى 0%

- انخفاض شهادات الإيداع (1,5 مليار درهم)
- انخفاض المدة المتبقية للودائع لأجل التي انتقلت من 7 أشهر في دجنبر 2019 إلى 6 أشهر في يونيو 2020

في حالة ارتفاع النسب بمائة نقطة أساس، يتغير الربح بمبلغ -113 مليون درهم مقابل -212 مليون درهم في دجنبر 2019. وتجدر الإشارة إلى ان حساسية الأرباح لتغير في نسب الفائدة تظل أقل من الحدود المبينة في أهداف مخاطر المجموعة.

يعرض الجدول التالي التأثير المفترض لارتفاع النسب بمائة نقطة أساس، لمدة 12 شهرا، على المدخول الصافي للفوائد وعلى القيمة الاقتصادية للبنك في دجنبر 2019 و يونيو 2020. ويمثل تأثير هذا التغير أقل من 2% من الناتج الصافي البنكي والأموال الذاتية التنظيمية.

30/06/2020	31/12/2019	
-113	-212	التأثير على الربح (بملايين الدراهم)
0,9%	1,8%	مقارنة مع العائد الصافي البنكي
21	-33	التأثير على القيمة الاقتصادية على الأمد القصير (بملايين الدراهم)
0,05%	0,09%	مقارنة مع الأموال الذاتية التنظيمية

تطور مؤشرات مخاطر السيولة

بلغ مجموع أصول القرض الشعبي للمغرب 352 مليار درهم إلى غاية متم 2020 مقابل 339 مليار درهم في دجنبر 20189، أي بارتفاع نسبته 3,9% .

ومع متم يونيو 2020 ومقارنة مع دجنبر 2019، تمثل الاستعمالات الواجب إعادة تمويلها 10 مليار درهم. ويتعلق الأمر أساسا بقروض الزبناء والسلفات المالية (+ 1,4 مليار درهم) ومحفظة المساهمات (+ 1,3 مليار درهم) ومحفظة السندات (+ 7,3 مليار درهم). وتمت إعادة تمويل هذه المبالغ وعدم تجديد شهادات الإيداع الصادرة من طرف البنك الشعبي المركزي (في حدود 1,5 مليار درهم) من خلال زيادة في ودائع الزبناء (+ 11,8 مليار درهم) وبالأساس الودائع عند الطلب.

وتحسنت سيولة البنك كما انخفض اللجوء للسوق النقدية بحوالي 1,3 مليار درهم، كما بلغت نسبة السيولة التنظيمية مستوى 160% وهو ما يفوق بكثير الحد الأدنى التنظيمي.

وارتفعت موارد القرض الشعبي للمغرب التي تم استقطابها من الزبناء بنسبة 4,8%، منتقلة من 248 مليار درهم في دجنبر 2019 إلى 260 مليار درهم مع متم يونيو 2020 . ويهم هذا الارتفاع الحسابات الدائنة عند الطلب (7,3%+). وهكذا، تطورت حصة الموارد بدون مكافأة بنسبة 69,2% في يونيو 2020 مقابل 67,6% في دجنبر 2019 .

وبلغت نسبة التحويل للقرض الشعبي للمغرب 85,7% في يونيو 2020 مقابل 88,7% في دجنبر 2019 .

تدابير تقييم الكفاية الإجمالية للأموال الذاتية

إلى غاية 30 يونيو 2020 ، بلغت نسبة الملاءة من المستوى الأول للقرض الشعبي للمغرب 9,82%. بينما بلغت النسبة الإجمالية للملاءة 13,90%، وهو ما يفوق بكثير الحد الأدنى التنظيمي (12% المخفضة مؤقتا من طرف بنك المغرب إلى 11,5% تبعا لأزمة كوفيد)

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت
المرجع رقم **VI/EM/029/2020** في 17 دجنبر 2020
وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.